المطاوعة في القرآن الكريم
بين القاعدة الصرفية والأمثلة القرآنية

د. منى عدنان غني
كلية التربية للبنات - قسم اللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فالمطاوعة معنى من معاني أبنية الأفعال في العربية، يتحقق بأوزان معينة، وله أحكام لا يتحقق معنى المطاوعة إلاّ بوجودها، وقد نص اللغويون على تلك الأحكام وفصلّوا فيها الحديث وضربوا لها – كعادتهم – الأمثلة والشواهد الشعرية والنثرية، إلاّ أنّ ما مثلوا للمطاوعة به من الشواهد القرآنية الكريمة لم يكن ينطبق في تركيبه مع ما جاء من تلك الأحكام في كتب اللغة والصرف قديماً وحديثاً، من حيث أن اللغويين اشترطوا للمطاوعة فعلين مشتقين من جذر لغوي واحد تربطهما الفاء، ولم تأت مثل هذه الصيغة في القرآن الكريم.

والبحث يناقش هذه الإشكالية من خلال التعريف بمعنى المطاوعة وذكر أحكامها ثم مقاربة القاعدة الصرفية لها في كتب القدماء والمحدثين مع ما هي عليه من الأمثلة في القرآن الكريم عند من يرى وقوعها فيه، وحجة من لا يرى صحة ذلك من المحدثين خاصة، وذلك من خلال مراجعة أهم المصادر اللغوية والصرفية ومقاربة مادتها ذات العلاقة بالموضوع مع النص القرآني الكريم.

أسأل الله العون والتوفيق والسداد.

معنى المطاوعة:

المطاوعة لغة: الانقياد والموافقة، ((وقد طاوع له يطوع إذا انقاد له بغير ألف، فإذا مضى لأمره فقد أطاعه، فإذا وافقه طاوعه))[(١)].

واصطلاحاً: هي تأثير الفعل المتعدي في المفعول حتى يصير المفعول فاعلاً، فإذا قلت: قطعت الحبل فانقطع، ((فالثاني مطاوِع لأنه طاوع الأول، والأول مطاوَع لأنّه طاوعه الثاني))[٢]، فالقطع إنما حصل منك في الفعل الأول ثم تأثر المفعول (الحبل) بالفعل وصار قابلاً له فارتفع فاعلاً للفعل الثاني لأنّه قبل الفعل، ولذا قال الرضي: ((المطاوِع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً، نحو: باعدت زيداً فتباعد، المطاوع هو زيد لكنهم سمّوا فعله المسند إليه مطاوعاً مجازاً))[٣].

وكان علماء العربية يجدون أنّ الفاعل في (انكسر) من نحو: كسرت الإناء فانكسر فاعلاً في النحو وحسب، وإنمّا هو مفعول لأنه واقع عليه فعل الكسر متأثر به بالقبول، وهذا إن كان فاعل الفعل المطاوع لا يصحُّ منه فعل أصلاً كالجمادات مثلاً، وإما إن كان الفاعل عاقلاً نحو: أطلقت الطفل فانطلق، فالطفل وإن كان فاعلاً للانطلاق بنفسه إلاّ أنّه فَعَلَ ما أُريدَ منه فالفاعل الأول بلغ منه ما أراده، وقد فرّق المبّرد بين هذين الفاعلين بقوله عن ناولته فتناول: ((وليس كقولك: كسرته فانكسر لأنك لم تخبر في قولك (انكسر) بفعل منه على الحقيقة وأنت إذا قلت: قدّمته فتقدم، وناولته فتناول، تخبر أنّه قد فعل على الحقيقة ما أردت منه فإنما هذا كقولك: أدخلته فدخل، ويلاحظ من حديث المبرد في المطاوعة أنّه يراها أشدّ وضوحاً في الفاعلِين الذين لا قدرة لهم حقيقة، قال متحدثاً في مواضع لزوم الفعل: ((الضرب الذي يسميه النحويون فعل المطاوعة، وذلك قولك: كسرته فانكسر وشويته فاشتوى وقطعته فانقطع وإنّما هذا وما أشبهه على إنك بلغت منه ما أردت وانتهيت منه إلى ما أحببته لا أنّ له فعلاً))[٤].

وفصّل أبن جني ما مرّ في قوله: ((ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمراً ما فتبلغه أمّا بأن يفعل ما تريده إنْ كان مما يصحّ منه الفعل، وأما أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصحّ منه الفعل وإن كان مّما لا يصح منه الفعل، فأما ما يطاوع بأن يفعل هو فعلاً بنفسه نحو قولك: أطلقته فانطلق وصرفته فانصرف ألا ترى أنه هو الذي فعل الانطلاق والانصراف بنفسه عند إرادتك إياهما منه أو بعثك إيّاه عليهما، وأمّا ما تبلغ منه مرادك بأنْ يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل فنحو قولك: قطعت الحبل فانقطع وكسرت الحُبَّ فانكسر، ألا ترى أنّ الحبّ والحبل لا يصح منهما الفعل لأنه لا قدرة لهما، وإنما أردت منهما فبلغته بما أحدثته أنت فيهما ، لا أنهما توليا الفعل لأنّ الفعل لا يصح من مثلهما إلاّ إنهما قد صارا إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، وذلك أن الفعل صار حادثاً فيهما كما كان حادثاً في الفاعلين على الحقيقة))[٥].

ونقل ابن عصفور قول ابن جني نقلاً، ثم عرف المطاوعة بأنها ((أن تريد من الشيء أمراً فتبلغه))[٦]، ولخّص أبو حيان قول ابن جني في أنّ المطاوعة تكون بوجهين: أمّا أن تريد من الشيء أمراً ما فتبلغه بأنْ يفعل ما تريده: صرفته فانصرف، وأما أن يصير إلى مثل حال الفاعل وإن لم يصحّ الفعل منه: قطعت الحبل فانقطع))[٧].

وذهب آخرون من العلماء إلى أن المطاوعة هي مجرد التأثر بالفعل من غير اهتمام كبير بالتقسيم السابق المعتمد على قدرة الفاعل على إحداث الفعل أو عدم قدرته على ذلك، فقد وصف ابن سيده المطاوعة بقوله: ومعنى قولنا مطاوعة أنّ المفعول به لم يمتنع مّما رامه الفاعل))[٨].

ويرى ابن جماعة أنّها قبول أثر الفعل مثل: علَّمتُه الفقه فتعلّمه أي: قبل التعليم، فالتعليم تأثير والتعلُّم تأثرٌ وقبولٌ لذلك الأثر[٩]، وإلى مثل هذا ذهب ابن هشام بقوله: ((حقيقة المطاوعة أن يدلَّ أحد الفعلين على تأثير ويدلَّ الآخر على قبول فاعله لذلك التأثر))[١٠].

وقال الجاربردي: ((ومعنى كون الفعل مطاوعاً كونه دالاً، على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعدٍ به كقولك: باعدْتُهُ فَتَبَاعَدَ، فقولك: (تباعد) عبارة عن تعلق معنى حصل عن تعلق فعل متعدٍ وهو باعدته أي هذا الذي قام به تباعد))[١١].

وعرفّها زكريا الأنصاري بأنها ((حصول الأثر عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله))[١٢].

ولا يخرج عن هذه التعريفات إلاّ ما قيل أنّه ربّما لم يقبل المفعول (المطاوِع) تأثير الفعل الأول، فجوَّز بعضهم أن يُقال كسرته فلم ينكسر ((أي أوردت عليه أسباب الكسر فلم تؤثر))[١٣]، وقد جُعل منه قوله تعالى:(وأَمَّا ثَمودَ فَهَدَيناهُم فَاستَحَبُّوا العَمَى على الهُدَى) (فصلت ١٧)[١٤] والمفاعيل هنا لم تقبل أثر الفعل الأول فالأحرى أن لا تدخل في باب المطاوعة.

أحكام المطاوعة:

للمطاوعة أحكام تتضح من البنية الصرفية والنحوية للجمل التي تقع فيها، وأهم هذه الأحكام:–

١– لزوم فعلها: فالفعل المطاوِع لا يتعدّى أيّاً كان وزنه، لأنّ الفعل المطاوع فعل متأثر بغيره ومن ثمَّ لم يكن مؤثراً في غيره، فلا يتطلب مفعولاً لأنهُ لا يؤثر في شيء، كما أنهم قرروا أنّ الفعل

((المطاوِع ينقص عن المطاوَع درجة))[١٥] يعنون في عدد المفعولات، ولا يخرج عن ذلك إلا الفعل المتعدي لمفعولين فيطاوعه فعل يتعدى لمفعول واحد، نحو: ألبسته الثوب فلبسه، وأكريته الدار فاكتراها، وإذا تعدى الفعل لمفعول واحد طاوعه فعل لا يتعدى أي فعل لازم نحو: ضاعفته فتضاعف.[١٦]

٢- يعطف فعل المطاوعة بالفاء وجوباً لا بالواو ولا بغيرها، لأنّه واقع ((مسبباً عن سبب اقتضاه))[١٧] والفاء العاطفة فيه هي الدالة على النتيجة.

٣- اشتراك الفعلين المطاوِع والذي طاوعه في الجذر اللغوي واختلافهما في البنية الصرفية، فالفرق بينهما هو من جهة التأثر والتأثير كالكسر والانكسار[١٨].

لكن سيبويه ذكر أن مادة الفعل المطاوِع ربّما غايرت مادة الفعل الذي طاوعه حيث قال: ((وربّما استغني عن انفعل) في هذا الباب فلم يستعمل وذلك قولهم: طردته فذهب ولا يقولون: فانطرد ولا فاطّرد، يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه))[١٩]، ومثَّل ابن جني أيضاً للمطاوعة بنحو: ((أعطيته فأخذ وسألته فبذل))[٢٠]، وجعل منه أبو حيان كذلك: أنختُهُ فبَرَك[٢١].

٤- للمطاوعة أوزان مخصوصة رأسها وزن(انفعل) فهو علمٌ للمطاوعة نفسها، وهو يطاوع (فَعَلَ) المتعدي نحو قطعته فانقطع، وقصّروا هذا الوزن إذا كان للمطاوعة على ما فيه علاج وتأثير أي ((ما يحتاج في حدوثه إلى تحريك العضو كالضرب والشتم، وغير العلاجي ما لا يحتاج إليه كالعلم والظن))[٢٢]، فلا يُقال: علمته فانعلم وأحببته فانحبَ، ففي المعالجة الحسية وضوح معنى التأثر والتأثير اللذين يقوم عليهما معنى المطاوعة كما سلف.

وللمطاوعة أوزان أخرى سوى (انفعل) أشهرها[٢٣]:

أ- افتعل: المطاوع لـ (فعَلَ) المتعدي نحو: جمعته فاجتمع ونصرته فانتصر، وقد يطاوع (أفعَلَ) نحو: أحرقته فاحترق، وأنصفته فانتصف.

ب-تفعّل: يطاوع فَعّل نحو: كسّرته فتكسَّر، وقد يطاوع فَعَّل نحو: نفَّقت الدراهم فتنافقت أو (فَعَلَ) نحو: كشفت الشيءَ فتكاشف.

د- تفعلَلَ: ويطاوع (فعْلَلَ) المتعدي نحو: دحرجته فتدحرج.

هـ– استفعل: ويطاوع (أفعل) المتعدي نحو: أرحته فاستراح.

و– افعوعل: ويأتي مطاوعاً لـ (فعّل) نحو: حلّيته فاحلولى.

والفعل المطاوع يكون أكثر زيادة من الفعل الأول الذي طاوعه كما يتضح من الأمثلة السابقة وربّما جاء الفعلان عكس ذلك في نحو:

أ– فَعَلَ: الذي يطاوع (أفعَلَ) نحو: أدخلته فدخل، وقد يطاوع (فعّل) نحو: قلّلتُهُ فقلَّ.

ب– فَعِلَ: الذي يطاوع (فعّل) نحو: فرّحته ففرح، وقد يطاوع (أفعَلَ) نحو: أخفتُهُ فخاف[٢٤].

٥– يرى العلماء أنّ فاعل الفعل المطاوع هو مفعول في الأصل لذلك الفعل، فإذا قلت: قام زيدٌ فالقيام صادر من زيد وقد أحدثه حقيقة، أما في قولنا: انكسر الإناء فالمراد أنّ الإناء قَبِلَ فعل الانكسار ولم يُحدثه على وجه الحقيقة[٢٥]، ومن أجل ذلك قرن سيبويه الفعل المبني للمجهول بالفعل المطاوع قائلاً: ((... ومثل ذلك انكسر كسراً وكُسِرَ انكساراً لأنّ معنى كُسِرَ وانكسر واحد))[٢٦].

ويرى المبرد كذلك أنك مع فاعل المطاوعة ((بلغتَ منه ما أردتَ وانتهيتَ منه إلى ما أحببتّ لا أنّ له فعلاً))[٢٧].

ونقل أبو حيان عن الشلوبين قوله: ((لا يقال صُكَّ الحجران أحدهما بالآخر، لكنه قيل ما هو معناه، وهو أصطك الحجران أحدهما بالآخر فكأنَّه منقول من ذلك))[٢٨].

ومّما يؤيد التشابه بين الفعلين المطاوع والمبني للمجهول أنّ وزن (انفعل) وهو رأس أوزان المطاوعة لا يبنى للمجهول، وبالمقابل فإنّ فعل المطاوعة لا يصاغ من الفعل المبني للمجهول وإنّما تقتصر صياغته على ما بُني للفاعل من الافعال[٢٩].

وقد وجدت هذه الفكرة صداها عند المحدثين، فقد قرن الدكتور مهدي المخزومي صيغة المطاوعة بالفعل المبني للمجهول، جاعلاً الأفعال ضربين ((ضربٌ يفعل الفعل عن إرادة واختيار كقولنا سافر خالدٌ وخالدٌ سافر، وضربٌ يتلبَّس بالفعل تلبُّساً وليس له في الفعل إرادة ولا اختيار كقولنا: انكسر الزجاج وكُسِرَ الزجاج))[٣٠]، واستدل على ذلك الاقتران بأدلة عديدة لا مجال لسردها في هذا العرض، كما انه لا مجال لعرض أدلة أخرى ساقها غيره من المحدثين حين

قرروا ما رأوه من تقارب الفعل المطاوِع والفعل المبني للمجهول ولكن لا بأس من ذكر آرائهم في عجالة.

فهذا الدكتور إبراهيم السامرائي يقول: ((وأنت لن تستطيع أن تجد فرقاً بين كُسِرَ وانكسر... وإذا عدنا إلى سورة التكوير وجدنا الفعل المبني للمجهول يتساوق مع الفعل الذي أسموه (مطاوِع)، وهذا يعني أنّ بناء فُعِلَ وانفعل واحد في أداء المعنى))[٣١].

وإلى مثل هذا ذهب الدكتور عبد الرحمن أيوب أيضاً جاعلاً المسند إليه في (فُعِلَ) و (انفعل) دالّاً على شخص وقع عليه الفعل[٣٢].

وإلى أبعد من ذلك ذهب الدكتور مصطفى جواد حين سمَّى الفعل المطاوِع فعلاً ذاتياً من حيث أنّ الفاعل فيه له ميل ذاتي للاتصاف بالفعل، فكأنه تأثر بغيره وانقاد لذلك التأثير فقبله حتى صار مريداً للفعل قابلاً له وكأنه فَعَلَه من ذاته وبغير تأثير[٣٣].

أما الدكتور فاضل السامرائي فقد أشار إلى التشابه في دلالاتهما لكنه لاحظ أنّ الفرق بينهما هو في الدافع، ففي (فُعِلَ) دافع خارجي بخلاف (انفعل) الذي يبدو فيه الفعل كأنه حصل ذاتياً، وقد فرّق بين قولك: (بُعِث إليه) و (انبعث إليه) بقوله: (((بُعِثَ) يفيد أنّ هناك باعثاً بَعَث، وأما انبعث فهو انبعاث داخلي من النفس، قال تعالى: (إذ انبَعَثَ أَشقاها) (الشمس ١٢)، أي: ذهب من نفسه بخلاف قوله تعالى: (ومِن وَرائِهِم بَرزَخٌ إِلى يَوم يُبعَثُون) (المؤمنون ١٠٠)، فالموتى يبعثون ولا ينبعثون من أنفسهم، ومثله الفرق بين اندفع إليه ودُفِع إليه، وانفصل وفُصِل، وانشطر وشُطِرَ، وانقَسَمَ وقُسِمَ))[٣٤].

والحاصل مما سبق أنّ لفاعل فعل المطاوعة خصوصية في الدلالة من حيث أنّ معناه مجرد كون هذا الفاعل قابلاً للفعل لا محدثه على وجه الحقيقة.

أمثلة المطاوعة في القرآن الكريم:

يلاحظ الناظر المتأمل في الأمثلة التي ضربتها كتب اللغة عامة والصرف بوجه خاص من جهة، ثم أمثلتها في القرآن الكريم من جهة أخرى أنّ بنية هذه الامثلة تختلف في هذين النوعين من الكتب.

وتفصيل ذلك أن كتب اللغة عرضت لأمثلة أفعال المطاوعة وهي بصيغة فعلين مشتقين من جذر لغوي واحد يرتبطان بالفاء المتصلة بالفعل الثاني المطاوع للفعل الأول القابل لتأثيره، فسيبويه حيث تحدث عن المطاوعة لاسيما أوزانها جعل صيغتها لا تخرج عن الفعلين المشتقين من أصل لغوي واحد نحو: كسرته فانكسر، وحسرته فانحسر، وأدخلته فدخل، وعشّيته فتعشّى، وناولته فتناول، ودحرجته فتدحرج وهكذا..[٣٥] ومثله فعل المبرد[٣٦] وكلُّ علماء اللغة والصرف ممّن سبق التمثيل بنصوصهم في شرح معنى المطاوعة وأحكامها بما يغني عن إعادة تلك الأمثلة والنصوص، وظلّ هذا التمثيل سائداً حتى عند علمائنا المتأخرين وهو أمر شائع واضح في كتب اللغة والصرف الحديثة منها فضلاً عن القديمة.

فالمطاوعة إذن يشترط لوجودها وجود هذين الفعلين معاً، وليس وجود أحدهما دون الأخر، لذلك قال سيبويه في الأفعال:(انطلقت وانكمشت وانجردت وانسللت): ((وهذا موضع قد يستعمل فيه انفعلت، وليس مّما طاوع فعلت نحو كسرته فانكسر ولا يقولون في ذا طلقته فانطلق ولكنه بمنزلة ذهب ومضى))[٣٧]، فانطلقت ونحوه وإن كان بوزن (انفعل) فليس مطاوعاً لأنه لم يسبقه فعل من لفظه، ولو كانوا قد قالوا: طلقني فانطلقتُ لكان مطاوعاً، كما يتضح من نص سيبويه، ولهذا جعل سيبويه انطلقت بمنزلة ذَهَبَ ومضى غير المسبوقين بشيء.

وزاد المبرد هذا الأمر وضوحاً بقوله: ((وينفعل يكون على ضربين فأحدهما أن يكون لما طاوع الفاعل وهو أن يرومه الفاعل فيبلغ منه حاجته وذلك قولك: كسرته فانكسر، وقطعته فانقطع، ويكون للفاعل بالزوائد فعلاً على الحقيقة نحو قولك: انطلق عبد الله وليس على فعلته))[٣٨]، فحين مثّل لـ (انفعل) المطاوع قال: ((كسرته فانكسر)) بينما مثّل لـ (انفعل) غير المطاوع بـ ((انطلق عبد الله)) والفعل هنا ــ كما هو واضح ــ غير مسبوق بآخر من لفظه لذا قال: ((وليس على فعلته))، ومعنى ذلك أنه أوجب للمطاوعة وجود الفعلين معاً.

وقال ابن السراج: ((انطلقت انطلاقاً و انكمشت انكماشاً لا تقول فيه فعلته مثل كسرته فانكسر))[٣٩].

وقال أبو علي الفارسي أيضاً: ((وقالوا انطلقت ولم نعلمهم استعملوا (فَعَلَ) الذي هذا مطاوعٌ له))[٤٠]، فوزن انفعل هنا غير دال على المطاوعة مع أنها أصل فيه لأنّه غير مسبوق بفعل من لفظه، وقد عرفنا عند استعراض أحكام المطاوعة أنَّ ذلك الفعل الأول (المطاوَع) ركن في المطاوعة لا تكتمل إلّا به.

وإذا عرفنا مّما سبق اهتمام العلماء بتحديد معنى المطاوعة من خلال وجود الفعلين المطاوَع والمطاوِع معاً يرتبطان بالفاء خاصة ؛ إذا عرفنا ذلك لم نجد مثل هذا التركيب في كتاب الله العزيز، فليس في القرآن الكريم شيء من نحو كسرته فانكسر أو غير ذلك مّما مثّل له العلماء من الأوزان.

أما المفسّرون وغيرهم ممن تعرضوا لدراسة القرآن الكريم دراسة بيانية فقد استخرجوا ما عدُّوه أفعال مطاوعة في القرآن الكريم معتمدين على أوزانها اعتماداً أساسياً من غير ضرورة ذكر الفعل المطاوَع الأول الدال على التأثير، ولاسيما وزن (انفعل)، ولكنهم لمّا كانوا قد اوجبوا وجود ذلك الفعل _ بحسب قواعدهم _قدّروه تقديراً. وهذه بعض الأمثلة على سبيل التمثيل لا الحصر..

فقد وجد الراغب الأصفهاني مطاوعة في قوله تعالى: ((وَمَا يَنبَغي للرَّحمنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَداً)[٤١] (مريم ٩٢)، وتابعه الزمخشري وابن عاشور[٤٢]، وفي قوله تعالى: (وَاتلُ عَلَيهِم نَبَأَ الَّذِي آتَيناهُ آياتِنا فَانسَلَخَ مِنها)[٤٣] (الأعراف ١٧٥)، وقوله: (ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللهُ قُلُوبَهُم)[٤٤] (التوبة ١٢٧)، وقوله تعالى: (فَأَوحَينا إلى مُوسى أَنْ اضرِبْ بِعَصاكَ الحَجَرَ فانفَلَقَ فَكانَ كُلُّ فَرقٍ كَالطَّودِ العَظيمِ)[٤٥] (الشعراء ٦٣)، فينبغي مطاوع بغى، وانسلخ مطاوع سَلَخَهُ، وانصرفوا مطاوع صَرَفَهُم، وانفجرت مطاوع فَجَرَها، وانفلقَ مطاوع فَلَقَهُ، وكل تلك الأفعال المطاوعة مُقدَّرة تقديرا تكلّفه المفسرون،رحمهم الله.

ورأى الزمخشري مطاوعة في قوله تعالى: (وَاذكُرُوا اللهَ في أَيامٍ مَعدُودَاتٍ فَمَن تَعَجَّلَ فَلا إِثمَ عَلَيهِ)[٤٦] (البقرة ٢٠٣)، وفي قوله تعالى: (إذا السَّماءُ انشَقَّت)[٤٧] (الانشقاق ١) وتابعه ابن عاشور[٤٨]، فالفعل تعجّل مطاوع عجّل وانشقت مطاوع شقَّها.

ووجد أبو حيان مطاوعة في قوله تعالى: (يَستَبشِرُونَ بالَّذِينَ لَم يَلحَقُوا بِهِم مِن خَلفِهِم أَلَّا خَوفٌ عَلَيهُم ولا هُم يَحزَنُون)[٤٩] (آل عمران ١٧٠)، وقوله عز وجل: (فَوَجَدَا فيها جِداراً يُرِيدُ أن يَنقَضَّ)[٥٠] (الكهف ٧٧)، فيستبشرون مطاوع يبشِّرهم وينقضَّ مطاوع يقُضُّه،هذا مع أنَّ أبا حيان لم يجد مطاوعة في قوله تعالى: (أَم مَنْ أَسَّسَ بُنيانَهُ عَلَى شَفَا جُرفٍ هارٍ فانهارَ بِهِ في نارِ جَهَنَّم) (التوبة ١٠٩) قائلاً: ((انفعل هنا لغير مطاوعة كانطلق))[٥١].

وقدّروا كذلك فعلاً مطاوعاً للفعل (يَتَفَطَّرْنَ) في قوله تعالى: (تَكادُ السَّمواتُ يَتَفَطَّرنَ مِنهُ)[٥٢] (مريم ٩٠)، ووجد ابن عاشور مطاوعة في قوله تعالى: (إذا السَّماءُ انفَطَرَت)[٥٣] (الانفطار ١)، وقوله تعالى: (سَيَذَّكَّر مَن يَخشَى)[٥٤] (الأعلى ١٠)، وقوله عز وجل: (إذ انبَعَثَ أَشقَاها)[٥٥] (الشمس ١٢).

وما هذه إلّا نماذج وأمثلة، فلا يكاد يخلو كتاب يُعنى بمثل هذا الأمر من ذكر للمطاوعة في القرآن الكريم من خلال فعل بأحد أوزان المطاوعة يقدّرون له فعلاً سابقاً له يطاوعه الفعل المذكور.

وإذا كان ما دعاهم إلى هذا التقدير أنّ جملة من فاعلي الأفعال التي جعلوها مطاوعة في القرآن الكريم لا يمكنها إحداث فعل على الحقيقة أصلاً، كقوله تعالى: (إذا السَّماء انفَطَرَت) (الانفطار ١)، وقوله تعالى: (اقتَرَبَتِ السَّاعَةُ وانشَقَّ القَمَر) (القمر ١)، وقوله عز وجل: (وتَرَى الشَّمسَ إذا طَلَعَت تَزَّاوَرُ عَن كَهفِهِم ذات اليَمين) (الكهف ١٧)، ونحو ذلك فإنّه ليس أصلاً في الفاعل أن يكون محدثاً للفعل حقيقة بل ربّما اتصف به اتصافاً أو أسند إليه مجازاً كما هو معلوم.

ويمكن في هذا المجال الاستئناس برأي الدكتور مصطفى جواد الذي أنكر المطاوعة ما دامت لم تجئ بصيغة الفعلين معاً حتى دعاه ذلك إلى عدّ المطاوعة خرافة عجيبة قائلاً: ((والصحيح أنّه ليس في اللغة العربية أوزان للمطاوعة، ولا أثر للمطاوعة في الأوزان التي ذكروها، وقد قام الخيال الصرفي في هذه المسألة بدور كبير ونحن لم نجد عربياً فصيحاً استعمل في كلامه جملة (كسرت العود فانكسر)، ولا أمثالها ولا (حطمته فتحطم)، فالعرب كانت تكتفي بأنْ تقول: كسرتُ العود وحطمته، وصورة الفعل تدل على نتيجته))[٥٦]، وبالتالي فلا حاجة لأن يقولوا: فانكسر أو فتحطّم.

أما الدكتور هاشم طه شلاش فقد استدرك ما فات الدكتور مصطفى جواد فأحصى كثيراً مّما جاء من صيغ المطاوعة على اختلاف أوزانها من أشعار العرب وكلامها حتى جاوز خمسين شاهداً شعرياً للمطاوعة بالصيغة ذاتها التي ذكرها علماء اللغة والصرف وهي مجيؤها بفعلين من جذر لغوي واحد تربط بينهما الفاء، منها قول امرئ القيس:

والفتى بينا تراهُ ناعماً قَلَبَ الدهرُ غناهُ فانقلبْ[٥٧]

وقول حاتم الطائي:

وعوراءَ أعرضتُ عنها فلم يضرْ وذي أوَدٍ قوّمتُه فتقوَّما[٥٨]

وقول العجاج:

فارتاح ربِّي وأرادَ رحمتي
ونعمةٍ أتمهّا فَتَمّتِ[٥٩]

وقوله:

فَسُرَّ وُدّادِي وساءَ شُمَّتي
إذ ردَّها بكيرِهِ فارتدَّتِ[٦٠]

وقول الفرزدق:

لعمري لقد جلَّى هريمٌ بسيفِهِ وجوهاً عَلَتْها غبرةٌ فتجلّتِ[٦١]

فلا مانع من التسليم بوجود المطاوعة كما وصفها الصرفيون في لغة العرب بل لا مناص من ذلك، أما في القرآن الكريم فلم تقع على ذاك الوصف، وهذا ما دعا كل مَنْ يرى في القرآن الكريم معنى المطاوعة إلى تقدير فعل يسبق الفعل المذكور وهو تقدير لا دليل عليه بل لا داعي له ولا ضرورة كما مرّ في النصوص الآنفة.

وواضح مما سبق أن القاعدة الصرفية التي نص عليها جميع اللغويين ممن ذكروا أحكام المطاوعة وشروطها_ وأهمها وجوب وقوعها في فعلين من جذر لغوي واحد – لاتستقيم مع ما جعله المفسرون واللغويون أفعالاً للمطاوعة إلا بالتقدير، وإذا كان هذا التقدير مقبولا في الافعال التي لايصح من فاعليها إحداث فعل على الحقيقة،فإنه ليس كذلك فيما يصح منهم الفعل حقيقة .

وبيان ذلك أنه يمكن قبول تقدير الفعل المطاوَع في نحو قوله تعالى: (إذا السَّماء انشَقَّت)(الانشقاق ١) من حيث أن السماء لا يمكنها إحداث فعل الانشقاق على الحقيقة، فيكون التقدير أن الله شقها فانشقت جرياً على القاعدة الصرفية التي أوجبها النحاة،غير أن هذا التقدير لا يسوغ مع الأفعال التي تسند الى فاعل يمكنه إحداث الفعل حقيقةً، إذ كيف يمكن فهم تقدير فعل وفاعل مقدَّرين قبل الفعل (ينبغي) في قوله _عز وجل_:(وما يَنبَغي للرَحمنِ أن يَتَخِذ

ولَدا)(مريم٩٢) ؟!،وهو ما ذكره العلماء كما سبق حين نص الراغب الأصفهاني والزمخشري وابن عاشور على وجود معنى المطاوعة في الفعل المذكور،فالتقدير هنا عدا كونه خلاف الأصل فإنه تقدير متكلف لادليل عليه ولا ضرورة بل إنه لَيخرج النص القرآني عن جمال التعبير وروعة التأليف ، وليس له من مبرر سوى مراعاة القاعدة الصرفية ،تلك المراعاة التي تضر_بسبب تكلف التقدير_ بجودة النظم القرآني ومعجز سبكه.

الخاتمـــة

عرض هذا البحث لمعنى المطاوعة عند اللغويين والصرفيين، وشرح ما أوجبه هؤلاء – رحمهم الله – من شروط وأحكام لأفعال المطاوعة والجمل التي تقع فيها، ولعله قد اتّضح أنّ ما أوجبوه في كلامهم وما مثلوا له جميعاً من أمثلة أفعال المطاوعة والجمل التي تقع فيها تلك الأفعال ينص جميعها على أنّ من الواجب أن يقع فعل المطاوعة مسبوقاً بآخر من جذره اللغوي وتربطهما الفاء من نحو كسرته فانكسر..، وليس في القرآن الكريم شيء من مثل هذه الصيغة، وكل ما ذكره علماء السلف ومفسرو القرآن الكريم – رحمهم الله – من أفعال المطاوعة وقع على تقدير ذلك الفعل السابق، وكثيرا ما كان هذا التقدير متكلفاً ولا داعي له ولا ضرورة، بل لقد ألحق أحياناً ضرراً بالمعنى البياني والدلالي للآية، إلاّ أن تلك الصورة للفعلين معاً وقعت في كلام العرب وشعرهم.

ومن هنا وقعت هذه المفارقة بين ما نصّ عليه اللغويون والصرفيون من أحكام أفعال المطاوعة وشروطها من جهة القاعدة النظرية وبين ما وقع حقيقة في القرآن الكريم مّما عدُّوه أفعالاً للمطاوعة من جهة التطبيق والتمثيل لتلك الأفعال.

وواضحٌ أنّ تلك المفارقة بين القاعدة الصرفية والأمثلة القرآنية لأفعال المطاوعة جرَّت إلى تقدير وتأويل قد لا يليقان بما للنص القرآني الكريم من جمال الدلالة وحسن السبك بوصفه كلام الله المعجز. والحمد لله أولاً وآخراً

هوامش البحث:

١– لسان العرب، مادة (طوع) ٥/٢٢٠ .

٢– شرح الشافية للجاربردي ١/ ٤٩.

٣- شرح الشافية للرضي ١/ ١٠٣.

٤- المقتضب ١/ ٧٨.

٥- المصدر نفسه ٣/ ١٨٨ وينظر: ٢ / ١٠٤.

٦- الممتع ١/ ١٨٣، وينظر ١/ ١٩٠.

٧- المبدع ١١٣.

٨- المخصص ١٤ / ١٥٧.

٩- حاشية أبن جماعة على شرح الجاربردي للشافية ١ / ٤٩.

١٠- مغني اللبيب ٢/ ٥٢٠.

١١- شرح الشافية للجاربردي ١/ ٤٩.

١٢- مناهج الكافية ٢ / ٢٩.

١٣- المخصص ١٤ / ١٥٧.

١٤- ينظر: البرهان ٤/ ١٤٠- ١٤٢، ١٤٣.

١٥- مغني اللبيب ٢ / ٥٢١.

١٦- ينظر: الكتاب ٤/ ٧٦، المقتضب ١ / ٨٦.

١٧- ينظر: الخصائص ٣ / ٢٥٧.

١٨- ينظر: البرهان ٤/ ١٤١.

١٩- الكتاب ٤/ ٦٦.

٢٠- الخصائص ٣/٢٥٧.

٢١- ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٨٥.

٢٢- حاشية أبن جماعة على شرح الجاربردي للشافية ١/ ٥٠.

٢٣- ينظر: الكتاب ٤/ ٦٥، والمنصف ١/ ٧٥، ٩١، ارتشاف الضرب ١/ ٨٢.

٢٤- ينظر: شرح الشافية للرضي ١/ ١٠٣ وما بعدها، الممتع ١/ ١٨١ وما بعدها، وبحث الدكتور هاشم طه شلاش (المطاوعة حقيقتها وأوزانها) مجلة كلية الآداب / جامعة بغداد، عدد ١٨ لسنة ١٩٧٤ ص١٥٦ وما بعدها.

٢٥- حاشية أبن جماعة على شرح الجاربردي للشافية ١/ ٥٠.

٢٦- الكتاب ٤/ ٨١.

٢٧- المقتضب ٣ / ١٨٨.

٢٨- تذكرة النحاة ٢٠٥.

٢٩- ينظر: المخصص ١٥ / ٧٢.

٣٠- في النحو العربي نقد وتوجيه ٤٨- ٤٩.

٣١- النحو العربي نقد وبناء ٩١.

٣٢- دراسات نقدية في النحو العربي ٢٧١.

٣٣- مصطفى جواد وجهوده اللغوية ٢٣٧.

٣٤- معاني النحو ٢ /٥٠٥.

٣٥- ينظر مثلاً: الكتاب ٤/ ٥٨، ٦٥- ٦٦.

٣٦- ينظر مثلاً: المقتضب ١/ ٧٥، ٧٨، ٣ / ١٨٨.

٣٧- الكتاب ٤/ ٧٧.

٣٨- المقتضب ١ / ٧٦.

٣٩- الأصول ٣ / ١٣٨.

٤٠- التكملة ٥١٩.

٤١- ينظر المفردات مادة الباء مع الغين.

٤٢- ينظر على الترتيب: الكشاف ٢ / ٥٢٦، التحرير والتنوير ١٦ / ٦٩.

٤٣- ينظر: المفردات مادة السين مع اللام.

٤٤- ينظر: نفسه مادة الصاد مع الراء.

٤٥- ينظر: نفسه مادة الفاء مع اللام.

٤٦- ينظر: الكشاف ١/ ٣٥١.

٤٧- ينظر: نفسه ٤/ ٢٣٤.

٤٨- ينظر: التحرير والتنوير ٣٠ / ٢١٨.

٤٩- ينظر: البحر المحيط ٣ / ١١٤- ١١٥.

٥٠- ينظر: نفسه ٦/ ١٥٢.

٥١- ينظر: نفسه ٥/ ١٠٠.

٥٢- ينظر: أنوار التنزيل ٢ / ٤٠.

٥٣- ينظر: التحرير والتنوير ٣٠ / ١٧١.

٥٤- ينظر: نفسه ٣٠ / ٢٨٥.

٥٥- ينظر: نفسه ٣٠ / ٣٧٣.

٥٦- المباحث اللغوية في العراق ١٩.

٥٧- ديوان امرئ القيس ٢٩٥.

٥٨- ديوان حاتم الطائي ١١١.

٥٩- ديوان العجاج ٢٧٤.

٦٠- نفسه ٢٧٣ وينظر: ٢٧٠ – ٢٧١.

٦١- شرح ديوان الفرزدق ١ / ١٨٦، وينظر سوى هذه الأمثلة في بحث الدكتور هاشم طه شلاش (المطاوعة حقيقتها وأوزانها) مجلة كلية الآداب – جامعة بغداد، العدد ١٨ لسنة ١٩٧٤، ص١٤٤ وما بعدها.

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النمّاس، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ط١، ١٩٨٤.

٢- الأصول في النحو، ابن السراج (محمد بن سهل ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٩٧٨.

٣- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي (عبد الله بن عمر ٧٩١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨.

٤- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف ٧٤٥هـ)، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، د.ت.

٥- البرهان في علوم القرآن، الزركشي (محمد بن عبد الله ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط٢، د.ت.

٦- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (١٢٨٤هـ)، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤.

٧- تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦.

٨- التكملة، أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد ٣٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: د. كاظم بحر المرجان، مطابع مديرية دار الكتب – جامعة الموصل، د.ت.

٩- حاشية ابن جماعة (ضمن مجموعة الشافية).

١٠- الخصائص، ابن جني (أبو الفتح عثمان ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مشروع النشر العربي المشترك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٤، ١٩٩٠.

١١- دراسات نقدية في النحو العربي، د. عبد الرحمن محمد أيوب، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مطبعة مخيمر ١٩٥٧.

١٢- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ذخائر العرب (٢٤)، دار المعارف – مصر، ط٣، ١٩٦٩.

١٣- ديوان حاتم الطائي، جمعه: فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، د.ت.

١٤- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: د. عزة حسن، مكتبة دار الشروق، بيروت ١٩٧١.

١٥- شرح ديوان الفرزذق، ضبطه وشرحه: إيليا حاوي، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة – بيروت، ط١، ١٩٨٣.

١٦- شرح الشافية للجاربردي (ضمن مجموعة الشافية).

١٧- شرح الشافية، الرضي الاستراباذي (محمد بن الحسن ٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٧٩.

١٨- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦.

١٩- الكتاب كتاب سيبويه، (أبو بشر عمرو بن عثمان ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣.

٢٠- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري (جار الله محمود بن عمر ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، نشره: عيسى البابي الحلبي، ط٢، د.ت.

٢١- لسان العرب، ابن منظور (أبو الفضل محمد بن مكرم ٧١١هـ)،تحقيق:عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،٢٠٠٥ .

٢٢- المباحث اللغوية في العراق، د. مصطفى جواد، مطبعة العاني، بغداد، ط٢، ١٩٦٥.

٢٣- المبدع في التصريف، أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة، ط١، ١٩٨٢.

٢٤- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، وبه متن الشافية وشرحوا للجاربردي (أبو المكارم أحمد بن الحسن ٧٤٦هـ)، وحاشية على الشرح لابن جماعة (محمد بن إبراهيم ٧٣٣هـ)، ومناهج الكافية في شرح الشافية لزكريا بن محمد الأنصاري (٩٢٦هـ)، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٢٥- المخصص، ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل ٤٥٨هـ)، دار الفكر، بيروت ١٩٧٨.

٢٦- مصطفى جواد وجهوده اللغوية، د. محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٢، ١٩٨٧.

٢٧- المطاوعة.. حقيقتها وأوزانها، د. هاشم طه شلاش، مجلة كلية الآداب – جامعة بغداد، العدد (١٨) لسنة ١٩٧٤.

٢٨- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي في الموصل، ١٩٨٩.

٢٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبدالله بن يوسف ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت.

٣٠- المفردات في غريب القرآن في اللغة والأدب والتفسير وعلوم القرآن، الراغب الأصفهاني، (أبو القاسم الحسين بن محمد ٥٠٢هـ)، مكتبة البوبر نجهري المصطفوي، طهران، ١٣٧٣هـ.

٣١- المقتضب، المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٣٢- الممتع في التصريف، ابن عصفور (أبو الحسن علي بن محمد ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب – ليبيا، دار الآفاق الجديدة، ط٥، ١٩٨٣.

٣٣- المنصف، ابن جني (أبو الفتح عثمان ٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٥٤.

٣٤- النحو العربي نقد وبناء، د. إبراهيم السامرائي، دار صادق، بيروت، د.ت.

ABSTRACT

Flexibility is one of the meaning of the construction of verbs in Arabic, that can be done by using certain balance of rules. The meaning of the flexibility cannot be achieved except with its existence. The linguists stated on these rules, detailed the talk, and gave their examples and poetic and prosy evidences – as they did. But, the examples they gave of the holy Koran for the flexibility didn't apply in its construction with of those rules in the books of language and morphology in the past and at present, wher5eas the linguists conditioned for the flexibility two verbs derived both from one root combined with the letter "f" such an this form didn't exist in the holy Koran, and the research discusses this problematic through defining the meaning of flexibility, mentioning its rules, them approximation the morphological base in the books of the ancient people and modern with the examples occurring in the Holy Koran with who sees their occurring in it, and the evidence of one doesn't see the truth of that by the modern ones, especially, through reviewing the most important linguistic and morphological sources then approximation its relevant approximation with the Holy Koran text.